

هذه ترجمة الطاهر بن عاشور

وهذه نبذة عن منهجه من رسالة وضعها الأخ ابن عبدالوهاب السالمي حفظه الله

تفسير ابن عاشور

من خلال كتابه **التحرير والتنوير**

مؤلف هذا التفسير هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ت 1393 هـ وهو من أهل المنطقة ولد بتونس وتوفي بها . ()

التعريف بالتفسير:

وتفسيره المسمى بالتحرير **والتنوير** اسمه الأصلي : "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد وتفسير الكتاب المجيد. "

والكتاب له طبعان : طبعة على هيئة أجزاء متفرقة نشرتھا الدار التونسية للنشر ، وطبعة في خمس مجلدات ، وطبعة قديمة سنة 1384 هـ بمطبعة عيسى البابي الحلبي لم أقف منها على غير الجزء الأول فقط.

قدم له المؤلف بتمهيد واف ذكر فيه مراده من هذا التفسير وقال :
فجعلت حقاً علي أن أبدي في تفسير القرآن نكتا لم أر من سبقتي إليها ، وأن أقف موقف الحكم بين طوائف المفسرين تارة لها وآونة عليها ، فإن الاختصار على الحديث المعاد ، تعطيل لفيض القرآن الذي ماله من نفاذ ، ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين : رجل معتكف فيما شأده الأقدمون ، وآخر أخذ بمعولة في هدم ما مضت عليه القرون وفي تلك الحالتين ضر كثير ، وهناك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير ، وهي أن نعد إلى ما أشأده الأقدمون فنهدبه ونزيده وحاشا أن ننقضه أو نبيده ، علما بأن غمص فضلهم كفران للنعمة ، وجدد مزاي سلفها ليس من حميد خصال الأمة () .

وقد ذكر فيها أهم التفاسير في نظره فبدأها بتفسير الكشاف ثم المحرر الوجيز ثم مفاتيح الغيب وتفسير البيضاوي والآلوسي وذكر بعض الحواشي على الكشاف والبيضاوي وتفسير أبي السعود والقرطبي وتقييد الأبي على ابن عرفة وتفسير ابن جرير ودرة التنزيل . ثم قال : ولقصد الاختصار أعرض عن الغزو إليها . فكانها مراجعه الأساسية .

ولقد أصر ما حقه التقديم فجعل أولها كتاب الكشاف المعتزلي وجعل في آخرها كتاب ابن جرير أعظم المفسرين وعمدة السابقين واللاحقين مما يعطي الانطباع بأن منهج الشيخ عقلاني أكثر منه أثري .
ثم قال : وقد ميزت ما يفتح الله لي من فهم في معاني كتابه وما أجلبه من المسائل العلمية مما لا يذكره المفسرون () .

كما وضع أن فن البلاغة لم يخصه أحد من المفسرين بكتاب كما خصوا أفانين القرآن الأخرى ومن أجل ذلك التزم أن لا يغفل التنبيه على ما يلوح له منه كلما ألهمه .
وأخيراً فهو يمدح كتابه بقوله : ففيه أحسن ما في التفاسير ، وفيه أحسن مما في التفاسير () .

وقد أتبع كلامه عن تفسيره بعشر مقدمات :
الأولى : في التفسير والتأويل وتعرض فيه لبيان أن التفسير ليس علماً إلا على وجه التسامح وناقش ذلك بمقدمات منطقية ترسم أبعاداً لمنهجه العقلاني الذي يتضح من خلال مطالعة تفسيره شيئاً فشيئاً () .

وقد أتى في تلك المقدمة على تفسيري الكشاف وابن عطية وقال : وكلاهما عضادتا الباب ومرجع من بعدهما من أولي الأبواب () .

وسوف يأتي ذكر بقية المقدمات في غضون كلامنا عن المنهج التفصيلي.

المنهج العام للتفسير () :
وتفسير **التحرير والتنوير** يعتبر في الجملة تفسيراً بلاغياً بيانياً لغوياً عقلياً لا يغفل المأثور ويهتم بالقراءات . وطريقة مؤلفه فيه أن يذكر مقطعاً من السورة ثم بشرح في تفسيره مبتدئاً بذكر المناسبة ثم لغويات المقطع ثم التفسير الإجمالي ويتعرض فيه للقراءات والفتايات وغيرها .
وهو يقدم عرضاً تفصيلياً لما في السورة ويتحدث عن ارتباط آياتها () .

المنهج التفصيلي للمؤلف :
أولاً : أسماء السور وعدد الآيات والوقوف وبيان المناسبات :
لقد أفرد ابن عاشور المقدمة الثامنة من مقدماته وجعلها في اسم القرآن وآياته وسوره وترتيبها وأسمائها .
ثم هو يتعرض أثناء التفسير لأسماء السور ومن ذلك في سورة الفاتحة إذ يقول :
سورة الفاتحة من السور ذات الأسماء الكثيرة . أنهاها صاحب الإتيان إلى نيف وعشرين بين ألقاب وصفات وجرت على السنة القراء من عهد السلف ، ولم يثبت في السنة الصحيحة والمأثور من أسمائها إلا فاتحة الكتاب ، والسبع المثاني ، وأم القرآن ، أو أم الكتاب ، فلنقتصر على بيان هذه الأسماء الثلاثة () .
ومما قاله في تقديمه لكتابه : واهتمت أيضاً ببيان تناسب اتصال الآي بعضها ببعض وبين أن البحث عن تناسب مواقع السور ليس حقاً على المفسر .
ويتعرض لمكية السور ومدنيتها وترتيب نزولها كما في الفاتحة والبقرة وغيرهما () .
وفي ترتيب النزول جاء قوله :

تحير المفسرون في محل هاته الحروف الواقعة في أول هاته السور ، وفي فواتح سور أخرى عدة جميعها تسع وعشرون سورة ومعظمها في السور المكية ، وكان بعضها في ثاني سورة نزلت () وأخلق بها أن تكون مثار حيرة ومصدر أقوال متعددة وأبحاث كثيرة]] ن والقلم]وهى . ()

وعند النظر لأول وهلة يتبين أن تحديد المصنف لتلك السورة بأنها ثاني سورة نزلت ليس بصحيح فإن أولى السور نزولا هي العلق ثم المدثر والخلاف محصور فيهما مع الفاتحة ، فسورة ن هي الرابعة على أقل تقدير () . وهو يتعرض لعد الآي ومن ذلك قوله في سورة البقرة : وعدد آيها مائتان وخمس وثمانون آية عند أهل العدد بالمدينة ومكة والشام ، وست وثمانون عند أهل العدد بالكوفة ، وسبع وثمانون عند أهل العدد بالبصرة . () وقد تعرض للخلاف في عد الفواتح () .

ثانيا : موقفه من العقيدة:

وهو في العقيدة يسلك مسلك المؤولة :

يقول : فوصف الله تعالى بصفات الرحمة في اللغات ناشئ على مقدار عقائد أهلها في ما يجوز على الله ويستحيل ، وكان أكثر الأمم مجسمة ، ثم يجيء ذلك في لسان الشرائع تعبيراً على المعاني العالية بأقصى ما تسمح به اللغات مع اعتقاد تنزيه الله عن أعراض المخلوقات بالدليل العام على () فأهل الإيمان إذا سمعوا أو أطلقوا] ليس كمثلته شيء] التنزيه وهو مضمون قول القرآن وصفي : الرحمن الرحيم ؛ لا يفهمون منه حصول ذلك الانفعال الملحوظ في حقيقة الرحمة في متعارف اللغة العربية لسطوع أدلة تنزيه الله تعالى عن الأعراض بل إنه يراد بهذا الوصف في جانب الله تعالى إثبات الغرض الأسمى من حقيقة الرحمة وهو صدور آثار الرحمة من الرفق واللطف والإحسان والإعانة لأن ما عدا ذلك من القيود الملحوظة في مسمى الرحمة في متعارف الناس لا أهمية له ، لولا أنه لا يمكن بدونه حصول آثاره فيهم ألا ترى أن المرء قد يرحم أحداً ولا يملك له نفعاً لعجز أو نحوه وقد أشار إلى ما قلناه أبو حامد الغزالي في المقصد الأسنى بقوله : الذي يريد قضاء حاجة المحتاج ولا يقضيها فإن كان قادراً على قضائها لم يسم رحيماً إذ لو تمت الإرادة لوفى بها وإن كان عاجزاً فقد يسمى رحيماً باعتبار ما اعتبره من الرحمة والرفقة ولكن ناقص .

وبهذا تعلم أن إطلاق نحو هذا الوصف على الله تعالى ليس من المتشابه لتبادر المعنى المراد منه بكثرة استعماله وتحقق تنزهه الله عن لوازم المعنى المقصود في الوضع مما لا يليق بجلال الله ، كما نطلق العليم على الله مع التيقن بتجرد علمه عن الحاجة إلى النظر والاستدلال وسبق الجهل ، وكما نطلق الحي عليه تعالى مع اليقين بتجرد حياته عن العادة والتكون ، ونطلق القدرة مع اليقين بتجرد قدرته عن المعالجة والاستعانة ، فوصفه تعالى بالرحمن الرحيم من المنقولات الشرعية فقد أثبت القرآن رحمة الله في () فهي منقولة في لسان الشرع إلى إرادة الله إيصال] ورحمتي وسعت كل شيء] قوله الإحسان إلى مخلوقاته في الحياة الدنيا

وغالب الأسماء الحسنى من هذا القبيل () .
ويقول : وإذا كانت حقيقة الغضب يستحيل اتصاف الله تعالى بها ، وإسنادها إليه على الحقيقة ، للأدلة القطعية الدالة على تنزيه الله تعالى عن التغيرات الذاتية والعرضية ؛ فقد وجب على المؤمن صرف إسناد الغضب إلى الله عن معناه الحقيقي ، وطريقة أهل العلم والنظر في هذا الصرف أن يصرف اللفظ إلى المجاز بعلاقة اللزوم أو إلى الكناية باللفظ عن لازم معناه ، فالذي يكون صفة لله من معنى الغضب هو لازمه ، أعني : العقاب والإهانة يوم الجزاء واللعنة أي الإبعاد عن أهل الدين والصلاح في الدنيا أو هو من قبيل التمثيلية . وكان السلف في القرن الأول ومنتصف القرن الثاني يمسون عن تأويل هذه المتشابهات ، لما رأوا في ذلك الإمساك من مصلحة الاشتغال بإقامة الأعمال التي هي مراد الشرع من الناس ، فلما نشأ النظر في العلم وطلبوا معرفة حقائق الأشياء وحدث قول الناس في معاني الدين بما لا يلائم الحق ، لم يجد أهل العلم بدأً من توسيع أساليب التأويل الصحيح لإفهام المسلم وكبت الملحد ، فقام الدين بصنيعهم على قواعده ، وتميز المخلص له عن ماكره وجاحده ، وكل فيما صنعوا على هدى . وبعد البيان لا يرجع إلى الإجمال أبداً ، () وماتأولوه إلا بما هو معروف في لسان العرب مفهوم لأهله . فغضب الله تعالى على العموم يرجع إلى معاملته الحاندين عن هديه العاصين لأوامره ويترتب عليه الانتقام وهو مراتب أقصاها عقاب المشركين والمنافقين بالخلود في الدرك الأسفل من النار ودون الغضب الكراهية () .
وقد يستطرد أحيانا في تلك القضايا المتعلقة بالصفات ويكفي القارئ لمعرفة مدى الاستطرد الذي وقع فيه المؤلف الخارج عن نطاق التفسير أن يقرأ هذه الفقرة التي ساقها ضمن كلامه الطويل عن الحمد:
قال : ...ومنه أنه يكون ثناء على الجميل الاختياري : وبهذا يندفع الإشكال عن حمدنا الله تعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة دون صفات الأفعال ، وإن كان اندفاعه على اختيار الجمهور أيضاً ظاهراً ؛ فإن ما ورد عليهم من أن مذهبهم يستلزم أن لا يحمد الله تعالى على صفاته لأنها ذاتية ، فلا توصف بالاختيار إذ الاختيار يستلزم إمكان الاتصاف . وقد أجابوا عنه إما بأن تلك الصفات العلية نزلت منزلة الاختيارية لاستقلال موصوفها وإما بأن ترتب الآثار الاختيارية عليها يجعلها كالاختيارية ، وإما بأن المراد بالاختيارية أن يكون المحمود فاعلاً بالاختيار وإن لم يكن المحمود عليه اختيارياً . وعندي أن الجواب أن نقول : إن شرط الاختياري في حقيقة الحمد - عند مثبته - لإخراج الصفات غير الاختيارية ، لأن غير الاختياري فينا ليس من صفات الكمال إذ لا تترتب عليها الآثار الموجبة للحمد ، فكان شرط الاختيار في حمدنا زيادة في تحقق كمال المحمود ، أما عدم الاختيار المختص بالصفات الذاتية الإلهية فإنه ليس عبارة عن نقص في صفاته ، ولكنه كمال نشأ من وجوب الصفة للذات لعدم الصفة فعدم الاختيار في صفات الله تعالى زيادة في الكمال لأن أمثال تلك الصفات فينا لا تكون واجبة للذات ملازمة لها ، فكان عدم الاختيار في صفات الله تعالى دليلاً على زيادة الكمال ، وفينا دليلاً على النقص . وما كان نقصاً فينا باعتبار ما ، قد يكون كمالاً لله تعالى باعتبار آخر ،

مثل عدم الولد ، فلا حاجة إلى الأجوبة المبنية على التنزيل إما باعتبار الصفة أو باعتبار الموصوف ، على أن توجيه الشاء إلى الله تعالى بمادة (حمد) هو أقصى ما تسمى به اللغة الموضوعية لأداء المعاني المتعارفة لدى أهل تلك اللغة ، فلما طرأت عليهم المدارك المتعلقة بالحقائق العالية عبر لهم عنها بأقصى ما يقربها من كلامهم () .

ويقول في خلق الأفعال وقضية اللطف وهو كلام يشم منه رائحة الاعتزال:
() وإنما أسندت زيادة مرض قلوبهم إلى الله [فزادهم الله مرضاً] تعالى مع أن زيادة هاته الأمراض القلبية من ذاتها ، لأن الله تعالى لما خلق هذا التولد وأسبابه وكان أمره خفياً ، نبه الناس على خطر الاسترسال في النوايا الخبيثة والأعمال المنكرة ، وأنه من شأنه أن يزيد تلك النوايا تمكناً من القلب فيعسر أو يتعذر الإقلاع عنها بعد تمكنها، وأسندت تلك الزيادة إلى اسمه تعالى لأن الله غضب عليهم فأهملهم وشأنهم ولم يتداركهم بلطفه الذي يوقظهم من غفلاتهم لينبه المسلمين إلى خطر أمرها وأنها مما يعسر إقلاع أصحابها عنها ليكون حذرهم من معاملتهم أشد ما يمكن.

وله كلام جيد في تقدير المحذوف في لا إله إلا الله:

قال : قد أفادت جملة (لا إله إلا هو) التوحيد لأنها نفت حقيقة الألوهية عن غير الله تعالى . وخبر " لا " محذوف دل عليه ما في " لا " من معنى النفي لأن كل سامع يعلم أن المراد نفي هذه الحقيقة فالتقدير لا إله موجود إلا هو ، وقد عرضت حيرة للنحاة في تقدير الخبر في هاته الكلمة ... الخ ()

كما تعرض للخلاف في مسمى الإيمان فأطال فيه إطالة خرجت عن حد التفسير () وتورط فيها ورطة كبيرة كما سيأتي في نهاية حديثنا عن هذا التفسير.

وله ردود ومناقشات مع الفرق ومن ذلك:

حملته في المقدمة الثالثة على تفسير الباطنية وقد عرج على التفسير الإشاري وخرجه تخريجاً يوحى بقبوله له وقال في بعض أبحاثه : ورأيت الشيخ محيي الدين يسمي هذا النوع سماعاً ولقد أبدع () .

وقد تعرض للإباضية وقولهم في الإيمان ()

كما تعرض لبعض الخلافات بين الأشاعرة والمعتزلة ()

وابن عاشور يؤخذ عليه أنه ينقل عن أناس معروفين بالزيغ في باب الاعتقاد فهو ينقل عن ابن سينا () وأمثاله إذ يقول بعد ذكر كلام للرازي:

قلت : ولم يسم الإمام المرتبة الثالثة باسم والظاهر أنها ملحقة في الاسم في المرتبة الثالثة أعني العبودية لأن الشيخ ابن سينا قال في الإشارات : العارف يريد الحق لا لشيء غيره ولا يؤثر شيئاً على عرفانه وتعبد له فقط لأنه مستحق للعبادة ولأنها نسبة شريفة إليه لا لرغبة أو رهبة . هـ فجعلهما حالة واحدة () .
كما ينقل عنه مرة ثانية بعدها بصفحة فيقول :

وأقل منه قول الشيخ ابن سينا في الإشارات : لما لم يكن الإنسان بحيث يستقل وحده بأمر نفسه إلا بمشاركة آخر من بني جنسه وبمعاوضة ومعارضة تجريان بينهما يفرغ كل واحدة منهما لصاحبه عن مهم لو تولاه لنفسه لازدحم على الواحد

كثير وكان مما يتعسر إن أمكن ، وجب أن يكون بين الناس معاملة وعدل يحفظه شرع يفرضه شارع متميز باستحقاق الطاعة ، ووجب أن يكون للمحسن والمسيء جزاء من عند القدير الخبير ، فوجب معرفة المجازي والشارع ، وأن يكون مع المعرفة سبب حافظ للمعرفة ففرضت عليهم العبادة المذكرة للمعبود ، وكررت عليهم ليستحفظ التذكير بالتكرير ا.هـ ()
وتقدم نقله عن ابن عربي () .
كما تأثر بمن لديه انحراف في عقيدته ونقل عنه كثيرا أمثال الزمخشري ، وهو يثني على الغزالي وينقل عنه كثيرا أيضا () .

ثالثا : موقفه من تفسير القرآن بالقرآن :

ومن مواضع تفسير ابن عاشور للقرآن بالقرآن وهي تكاد تكون نادرة وغير مباشرة قوله :

يا أيها الذين () [قال : وقيل : أريد بالذين آمنوا الذين أظهروا الإيمان] آمنوا ادخلوا في السلم بمعنى أظهروا الإيمان فيكون تهكما [الذين آمنوا] فتكون خطابا للمنافقين فيؤول قوله () فيكون خطابا [وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون] بهم على حد قوله للمنافقين ... الخ () .
() مجاز في [ولتعلن علوا كبيرا] وقال : والعلو في قوله إنه كان عاليا () [وقوله] إن فرعون علا في الأرض [الطغيان والعصيان كقوله كقوله () تشبيهها للتكبر والطغيان] ألا تعلوا علي وأتوني مسلمين () [وقوله] من المسرفين بالعلو على الشيء لامتلاكه تشبيهه معقول محسوس () .

رابعا : موقفه من تفسير القرآن بالسنة :

وأفرد ابن عاشور المقدمة الثالثة من مقدماته العشر : في صحة التفسير بغير المأثور ومعنى التفسير بالرأي وقد انتقد فيها كتب التفسير بالمأثور حتى تجاوز الانتقاد إلى ذكر ما ليس بحقيقة كقوله : وإن أرادوا بالمأثور ما روي عن وعن الصحابة خاصة وهو ما يظهر من صنيع السيوطي في تفسيره الدر المنثور .
لم النبي يتسع ذلك المضيق إلا قليلا ولم يغن عن أهل التفسير فتيل () .
وهذا غير صحيح فالدر المنثور جامع لأقوال التابعين وبعض تابعي التابعين أكثر مما جمع عن الصحابة .

وقد انتقد الطبري وقال عن طريقته : وذلك طريق ليس بنهج وقد سبقه إليه بقي ابن مخلد ولم نقف على تفسيره ، وشاكل الطبري فيه معاصروه ، مثل ابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم ، فله در الذين لم يحبسوا أنفسهم في تفسير القرآن على ما هو مأثور مثل الفراء وأبي عبيدة من الأولين ، والزجاج والرماني ممن بعدهم ، ثم الذين سلكوا طريقهم مثل الزمخشري وابن عطية () .
وأقول : بل لله در من حبسوا أنفسهم على منهاج أولهم ولم تزل أقدامهم في مازلت فيه أقدام غيرهم ممن خرجوا من القفص لحتفهم .

أما موقفه من الحديث فيتعرض له على وجه التفسير وربما جاء به لدلالة لغوية ونحوها.

وهو في الغالب يذكر الأحاديث بدون تخريج . ()

وربما ذكر التخريج وهو قليل. ()

وقد يخالف المصنف عاداته لحاجة في نفس يعقوب ومن ذلك كلامه عن حديث تحويل القبلة حيث لم يكتف بالتخريج ولا بالصناعة الحديثية بل ذكر أيضا طرفا من : () سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم [الأسانيد فقال عند قوله ولذلك جزم أصحاب هذا القول بأن هذه الآية نزلت بعد نسخ استقبال بيت المقدس ورووا ذلك عن مجاهد . وروى البخاري في كتاب الصلاة () من طريق عبدالله بن رجاء عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء حديث تحويل القبلة ووقع فيه : فقال السفهاء - وهم قل لله المشرق والمغرب يهدي من [ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها] اليهود . : - وأخرجه في كتاب الإيمان () من طريق عمرو بن خالد عن زهير [يشاء إلى صراط مستقيم عن أبي إسحاق عن البراء بغير هذه الزيادة ، ولكن قال عوضها : وكانت اليهود قد أعجبهم إذ كان يصلي قبل بيت القدس ، وأهل الكتاب ، فلما ولى وجهه قبل البيت أنكروا ذلك . وأخرجه في كتاب التفسير () من طريق أبي نعيم عن زهير بدون شيء من هاتين الزيادتين ، والظاهر أن الزيادة الأولى مدرجة من إسرائيل عن أبي إسحاق ، والزيادة الثانية مدرجة من عمرو بن خالد لأن مسلما والترمذي والنسائي قد رواوا حديث البراء عن أبي إسحاق من غير طريق إسرائيل ولم يكن فيه إحدى الزيادتين ، فاحتاجوا إلى تأويل بمعنى التحقيق لا غير ، أي قد قال السفهاء : سيقول السفهاء [حرف الاستقبال من قوله ما ولاهم . ()

وهذا التخريج المطول - بالنسبة للتفسير - لاقيمة له من حيث الصناعة الحديثية لإثبات الإدراج في الحديث ، ولا بد في ذلك من نص عالم متخصص من الحفاظ على ذلك الإدراج أو التتبع الكامل لجميع طرق الحديث ثم عرضها على قواعد أهل المصطلح للوصول لتلك الدعوى العريضة . وهو أحيانا يغض طرفه عن مشهور الحديث بعبارة مقتضبة لعدم قناعته بالتفسير المترتب عليه ومن ذلك :

غير المغضوب [قوله] () عليهم ولا الضالين

قال : فالمغضوب عليهم : جنس للفرق التي تعمدت ذلك واستخفت بالديانة عن عمد أو تأويل بعيد جدا ، والضالون : جنس للفرق التي أخطأت الدين عن سوء فهم وقلة إصغاء ، وكلا الفريقين مذموم لأننا مأمورون باتباع سبيل الحق وصرف الجهد إلى إصابته ، واليهود من الفريق الأول والنصارى من الفريق الثاني وما فهو [الضالين بالنصارى] [باليهود و] [المغضوب عليهم] [ورد في الأثر مما ظاهره تفسير إشارة إلى أن في الآية تعريضا بهذين الفريقين اللذين حق عليهما هذان الوصفان لأن كلا منهما صار علما فيما أريد التعريض به فيه] () .

فقوله : "وما ورد في الأثر مما ظاهره .." واضح جدا فيما ذكرته ، وتفسير الآية بذلك يعتبر نصا فيها لا ظاهرا كما يوهم كلامه وهو حديث مشهور رواه عدة

واتفق السلف على تفسير الآية بذلك حتى قال ابن أبي حاتم : لا أعلم بين المفسرين في هذا الحرف خلافاً () .
وربما نقد بعض الأحاديث () ثم تناقض () .
وهو من مشهور كلامه وقد وهم في حديث نسبه للنبي علي بن أبي طالب وذلك في قوله:

فالعالم يحرم عليه أن يكتم من علمه ما فيه هدى للناس لأن كتم الهدى إيقاع في الضلالة سواء في ذلك العلم الذي بلغة إليه في تاريخ الخبر كالقرآن والسنة الصحيحة والعلم الذي يحصل عن النظر كالأجتهادات إذا بلغة مبلغ غلبة الظن بأن فيها خيراً للمسلمين ، ويحرم عليه بطريق القياس الذي تومئ إليه العلة أن يثبت في الناس ما يوقعهم في أوهام بأن يلقنها وهو لا يحسن تزيلها ولا تأويلها ، :
“حدثوا الناس بما يفهمون أحببون أن يكذب الله ورسوله ؟” () “فقد قال رسول الله وكذلك كل ما يعلم أن الناس لا يحسنون وضعه. ()
وهو يتعرض لذكر أسباب النزول وقد أفرد لها المقدمة الخامسة حيث تكلم فيها عن فوائدها وأنكر على من توسع فيها وخط الغث بالسمين.
ومن مواضع ذكره لأسباب النزول ماتقدم في قضية تحويل القبلة.

[... : () ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض] ومنه أيضاً قوله في آية فنزلت لبيان الأمر الأجر فيما جرى في شأن الأسرى في وقعت بدر .
وذلك ما رواه مسلم عن ابن عباس والترمذي عن ابن مسعود ما مختصره أن المسلمين لما أسروا الأسارى ، قال أبو بكر : ياتبي الله هم بنو العم والعشيرة أرى أن تأخذ منهم فدية فتكون لنا قوة على الكفار ، فعسى الله أن يهديهم للإسلام وقال عمر : أرى أن تمكنا فنضرب أعناقهم فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها . فهوي رسول الله ما قال أبو بكر فأخذ منهم الفداء () . كما رواه أحمد عن ابن عباس فأنزل الله

[() . ما كان لنبي أن يكون له أسرى]

خامساً : موقفه من تفسير القرآن بأقوال السلف:
أما أقوال الصحابة والتابعين فلا يكثر نقلها وهو في نقله غالباً تابع لابن عطية والرازي ونحوهما لا عن المصادر الأساسية ، وأما أكثر نقوله فهي عن المتأخرين أمثال الرازي والغزالي وصاحب الكشاف والسكاكي والسيالكوتي والتفتازاني ونحوهم.

ومن مواضع نقله عن السلف قوله:
ويعضدنا في هذا ما ذكر الفخر عن ابن عباس والبراء بن عازب والحسن أن المراد بالسفهاء المشركون () . ()
ومن المواضع التي تستحق التنبيه لتعلقها بتفسير السلف قوله : ...مثل اللات يزعم العرب أنه رجل كان يلت السويق للحجيج وأن أصله اللات () .
وهذا الذي ذكره ليس زعماً للعرب بل هو تفسير صحيح ثابت عن حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس. ()

سادسا : موقفه من السيرة والتاريخ وذكر الغزوات:
والمصنف يتعرض للسيرة في مناسبات كثيرة منها ماتقدم في أسارى بدر () .
ومن مواضع تعرضه للأمور التاريخية حديثه عن شهور العرب وإطالته فيها تحت
قوله [() شهر رمضان]تعالى

سابعا : موقفه من الإسرائيليات:
والمصنف إذ ينعى على التفسير بالمأثور إغراقه في الإسرائيليات ونقلها عن أئمة
أهل الكتاب ممن ووهب بن منبه وكعب ابتكر تعاملًا جديدًا معها وهو النقل بأسلم
أمثال عبد الله بن سلام المباشر من الأسفار ومن ذلك: ()
قوله : وقد جاء ذكر اللعنة على إضاعة عهد الله في التوراة مرات وأشهرها العهد
الذي أخذه موسى على بني إسرائيل في (حواريب) حسبما جاء في سفر الخروج
في الإصحاح الرابع والعشرين ، والعهد الذي أخذه عليهم في (مؤاب) وهو الذي
فيه اللعنة على من تركه وهو في سفر التثنية في الإصحاح الثامن والعشرين
والإصحاح التاسع والعشرين ومنه : أنتم واقفون اليوم جميعكم أمام الرب إلهكم
... لكي تدخلوا في عهد الرب وقسمه لئلا يكون فيكم اليوم منصرف عن الرب...
الخ ()

ثامنا : موقفه من اللغة:
ومما قاله المصنف في تقديمه لكتابه :
وقد اهتمت في تفسيري هذا ببيان وجوه الإعجاز ونكت البلاغة العربية وأساليب
الاستعمال.
وقال : واهتمت بتبيين معاني المفردات في اللغة بضبط وتحقيق مما خلت عن
ضبطه وتحقيقه كثير منه قواميس اللغة.
وهو كما قال فعلا حيث خرج من التفسير إلى إضافة قاموس لغوي لمفردات
القرآن ومن أمثلة ذلك:
الإطناب في كلمة حجارة ()
الإطناب الشديد في فواتح السور ()
وجعل المقدمة الثانية : في استمداد علم التفسير وركز على أهمية علمي البيان
والمعاني ثم الشعر وبهما صدر العلوم التي يستمد منها التفسير فقدم ما حقه
التأخير وأخر ما حقه التقديم () .
وجعل المقدمة التاسعة : في أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها

وأما المقدمة العاشرة والأخيرة فكانت في إعجاز القرآن ويقول فيها : وإن علاقة
هذه المقدمة بالتفسير هي أن مفسر القرآن لا يعد تفسيره لمعاني القرآن بالغاً حد
الكمال في عرضه ما لم يكن مشتملاً على بيان دقائق من وجوه البلاغة في آية

المفسرة بمقدار ما تسموا إليه الهمة من تطويل واختصار () .
وفي هذا مبالغة مكشوفة فإن تفسير ترجمان القرآن وحبر الأمة على الإطلاق كان
خاليا مما ذكر ثم من بعده من أئمة التفسير من الصحابة الكبار والتابعين الأبرار
الذين أجمعت الأمة على إمامتهم في ذلك الفن لم يتعرضوا لما ذكر ، ثم جهابذة
المفسرين المشهود لهم أمثال الإمام مالك والإمام أحمد وبقي بن مخلد والنسائي
وابن أبي حاتم والطبري ثم ابن كثير وغيرهم لم يتعرضوا لما ذكر أيضا .

ومن إطناباته اللغوية التي خرجت عن حد التفسير والتي هي كثيرة:
كلامه عن اشتقاق كلمة الفاتحة في قريب من صفحة كاملة () .
كما أفاض في وجه إضافة سورة إلى فاتحة الكتاب بما يقرب من صفحة أيضاً () .
وكذا في أصل كلمة بسملة أكثر من صفحة كاملة () .

وفي متعلق الباء () .
وفي اشتقاق كلمة اسم () .
وفي الفرق بين الحمد والثناء والمدح () .
كما نقل بابا من كلام سيبويه باختصار فوقع في أكثر من صفحة كاملة وهو باب
ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره () .
وفي جملة الحمد هل هي إنشائية أم خبرية () .
وهو لاشك متمكن من اللغة وإمام بارع فيها وله إضافات جميلة ومن ذلك قوله
عند وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا
يحب [قوله تعالى] () الفساد

وقد عن لى في بيان إيقاعهم الفساد أنه مراتب :
أولها : إفسادهم أنفسهم بالإصرار على تلك الأدواء القلبية التي أشرنا إليها فيما
مضى وما يترتب عليها من المذام ويتولد من المفاسد .
الثانية : إفسادهم الناس ببث تلك الصفات والدعوة إليها وإفسادهم أبناءهم
وعيالهم في اقتدائهم بهم في مساوئهم كما قال نوح () إنك إن تذرهم يضلوا
عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا [عليه السلام
الثالثة : إفسادهم بالأفعال التي ينشأ عنها فساد المجتمع ، كإلقاء النميمة والعداوة
وتسعير الفتن وتأليب الأحزاب على المسلمين وإحداث العقبات في طريق
المصلحين .

والإفساد : فعل ما به الفساد ، والهمزة فيه للجعل أي جعل الأشياء فاسدة في
الأرض .

والفساد أصله استحالة منفعة الشيء النافع إلى مضر به أو بغيره ، وقد يطلق
على وجود الشيء مشتملا على مضره ، وإن لم يكن فيه نفع من قبل يقال : فسد
الشيء بعد أن كان صالحا ، ويقال : فاسد إذا وجد فاسدا من أول وهلة ، وكذلك
يقال : أفسد إذا عمد إلى شيء صالح فأزال صلاحه ، ويقال : أفسد إذا أوجد فسادا
من أول الأمر . والأظهر أن الفساد موضوع للقدر المشترك في الأطعمة ، ومنه
إزالة الأشياء النافعة كالحرق والقتل للبرء ، ومنه إفساد الأنظمة كالفتن والجور ،

ومنه إفساد المساعي كتكثير الجهل وتعليم الدعارة وتحسين الكفر ومناوأة الصالحين ، ولعل المنافقين قد أخذوا من ضروب الإفساد بالجميع ، فلذلك حذف متعلق تفسدوا تأكيدا للعموم المستفاد من وقوع الفعل في حيز النفي .
وذكر المحل الذي أفسدوا ما يحتوي عليه وهو الأرض لتفطيع فسادهم بأنه مبنوث في هذه الأرض لأن وقوعه في رقعة منها تشويه لمجموعها . والمراد بالأرض هذه الكرة الأرضية بما تحتوي عليه من الأشياء القابلة للإفساد من الناس والحيوان والنبات وسائر الأنظمة والنواميس التي وضعها الله تعالى لها () .
ومن التحقيقات [()] وكذلك جعلناكم أمة وسطا [اللغوية عميقة الدلالة كلامه عن "كذلك" في قوله تعالى .

وكلامه عن "لعل" وانفراده بقول مستقل فيها حيث يقول :
وعندي وجه آخر مستقل وهو أن "لعل" الواقعة في مقام تعليل أمر أو نهى لها استعمال يغير استعمال "لعل" المستأنفة في الكلام سواء وقعت في كلام الله أم في غيره ، فإذا قلت : افتقد فلانا لعلك تنصحه ، كان إخبارا باقتراب وقوع الشيء وأنه في حيز الإمكان إن تم ما علق عليه ، فأما اقتضاؤه عدم جزم المتكلم بالحصول فذلك معنى التزامي أعلى قد يعلم انتفاؤه بالقرينة ، وذلك الانتفاء في كلام الله أوقع ، فاعتقادنا بأن كل شيء لم يقع أو لا يقع في المستقبل هو القرينة على تعطيل هذا المعنى الالتزامي دون احتياج إلى التأويل في معنى الرجاء الذي تفيد "لعل" حتى أن يكون مجازا أو استعارة لأن "لعل" إنما أتت بها لأن المقام يقتضي معنى الرجاء فالتزام تأويل الدلالة في كل موضع في القرآن تعطيل لمعنى الرجاء الذي يقتضيه المقام والجماعة لجنوا إلى التأويل لأنهم نظروا إلى "لعل" بنظر متحد في مواقع استعمالها بخلاف "لعل" المستأنفة فإنها أقرب إلى إنشاء الرجاء من إلى إخبار به ، وعلى كل فمعنى "لعل" غير معنى أفعال المقاربة . ()
[()] أولو كان أبأؤهم [وقد أطل في معنى الواو في قوله تعالى

كما توسع [()] ذلك الكتاب [في اسم الإشارة : ذلك في تفسير قوله تعالى
ومن إطنابه في مسائل البيان بما يخرج أيضا عن حد التفسير قوله :
فسورة الفاتحة بما تقرر منزلة من القرآن منزلة الديباجة للكتاب أو المقدمة للخطبة ، وهذا الأسلوب له شأن عظيم في صناعة الأدب العربي وهو أعون للفهم وأدعى للوعي .

وقد رسم أسلوب الفاتحة للمنشئين ثلاث قواعد للمقدمة : القاعدة الأولى : إيجاز المقدمة لنلا تمل نفوس السامعين بطول انتظار المقصود وهو ظاهر في الفاتحة ، وليكون سنة للخطباء فلا يطيلوا المقدمة كي لا ينسبوا إلى العي فإنه بمقدار ما تطال المقدمة يقصر الغرض ، ومن هذا يظهر وجه وضعها قبل السور الطوال مع أنها سورة قصيرة . الثانية : أن تشير إلى الغرض المقصود وهو ما يسمى براءة الاستهلال لأن ذلك يهيئ السامعين لسماع تفصيل ما سيرد عليهم فيتأهبوا لتلقيه إن كانوا من أهل التلقي فحسب ، أو لنقده وإكماله إن كانوا في تلك الدرجة ، ولأن ذلك يدل على تمكن الخطيب من الغرض وثقته بسداد رأيه فيه بحيث ينبه السامعين لوعيه ، وفيه سنة للخطباء ليحيطوا بأغراض كلامهم . وقد تقدم بيان

اشتمال الفاتحة على هذا عند الكلام على وجه تسميتها أم القرآن . الثالثة : أن تكون المقدمة من جوامع الكلم وقد بين ذلك علماء البيان عند ذكرهم المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها . الرابعة : أن تفتتح بحمد الله () . وهو من المكثرين جدا في الاستدلال بالشعر في أصل الكتاب وحاشيته وقلما تمر صفحة إلا وفيها بيت من الشعر إن لم يكن أكثر . وهو حريص جدا على نسبة الشواهد الشعرية لأصحابها حتى إنه قال فيما لم يقف على من قاله : كقول بعض فتاك العرب في أمه (أنشده في الكشف ولم أقف على تعيين قائله .) () ...)
ومن مواضع خروجه عن التفسير استطراده في تسمية بعض الشعراء تعليقا على اسم شاعر استدل ببيت له () .
ومن استطراداته بذكر () الم [أشعار كثيرة كشواهد في مسألة واحدة مذكوره تحت قوله تعالى
وقد وصل به الأمر إلى شرح شعر الشواهد () .
وهو يعتمد في كثير من ذلك على الكشف وشروحه اعتمادا كبيرا .
ومن مواضع اهتمامه بالتنبيه على النكات البلاغية :
واختيار () دون الضوء ودون النار لأن لفظ النور [ذهب الله بنورهم] لفظ النور في قوله تعالى أنسب ، لأن الذي يشبه النار من الحالة المشبهة هو مظاهر الإسلام التي يظهرونها ، وقد شاع التعبير عن الإسلام بالنور في القرآن ، فصار اختيار لفظ النور هنا بمنزلة تجريد الاستعارة لأنه أنسب بالحال المشبهة ، وعبر عما يقابله في الحال المشبه بها بلفظ يصلح لهما أو هو بالمشبه أنسب في اصطلاح المتكلم كما قدمنا الإشارة إليه في () . بنورهم] وجه جمع الضمير في قوله وانظر كلامه عن المثل في اللغة والتمثيل () .
[() ومثل الذين كفروا] وله كلام جيد عن التشبيه في قوله وفي الاستعارة هل هي تبعية أم تمثيلية ؟ ()
ومن اهتمامه بالتنبيه على النكات في المتشابه اللفظي قوله :
قد يقول قائل إن قريبا من هذه الجملة تقدم عند قوله قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من [تعالى] () فعبير هنالك باسم الموصول (الذي) وعبر هنا باسم الموصول [الله من ولي ولا نصير] (ما) ، وقال هنالك (بعد) وقال هنا (من بعد) وجعل جزاء هنالك انتفاء ولي ونصير ، وجعل الجزاء هنا أن يكون من الظالمين ، وقد أورد هذا السؤال صاحب درة التنزيل وغرة التأويل وحاول إبداء خصوصيات تفرق بين ما اختلفت فيه الآيتان ولم يأت بما يشفي ... ثم ذكر وجهًا آخر أحسن منه () .
وقد تعرض المصنف للإعجاز في مواضع عدة ومن ذلك :
مقارنة بين شعر وآية ()
الإعجاز وتعلقه بسورة أو آيات ()
وقد أطال في () . () ولن تفعلوا [الحديث عن الإعجاز تحت قوله

تاسعا : موقفه من القراءات:

وقد جعل المصنف المقدمة السادسة في القراءات وبين فيها سبب إعراضه عن ذكر كثير من القراءات في أثناء التفسير () .

وقال رحمه الله :

(تنبيه) أنا أقتصر في هذا التفسير على التعرض لاختلاف القراءات العشر المشهورة خاصة في أشهر روايات الراويين عن أصحابها لأنها متواترة ، وإن كانت القراءات السبع قد امتازت على بقية القراءات بالشهرة بين المسلمين في أقطار الإسلام .

وأبني أول التفسير على قراءة نافع برواية عيسى بن مينا المدني الملقب بقالون لأنها القراءة المدنية إماما وراويا ولأنها التي يقرأ بها معظم أهل تونس ، ثم أذكر خلاف بقية القراء العشرة خاصة () .

ولم يلتزم بما قال ، بل أظن إطنابا غريبا في بعض المواضع ومن ذلك قوله :
والصراط : الطريق وهو بالصاد والسين وقد قرئ بهما في المشهورة وكذلك نطقت به بالسين جمهور العرب إلا أهل الحجاز نطقوه بالصاد مبدلة عن السين لقصد التخفيف في الانتقال من السين إلى الراء ثم إلى الطاء قال في لطائف الإشارات عن الجعبري : إنهم يفعلون ذلك في كل سين بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء وإنما قلبوها هنا صادًا لتطابق الطاء في الإطباق والاستعلاء والتفخم مع الراء استتقالا للانتقال من سفلى إلى علوا هـ . أى بخلاف العكس نحو طست لأن الأول عمل والثاني ترك . وقيس قلبوا السين بين الصاد والزاي وهو إشمام وقرأ به حمزة في رواية خلف عنه . ومن العرب من قلب السين زايًا خالصة قال القرطبي : وهي لغة عذرة وكتب وبني القين وهي مرجوحة ولم يقرأ بها ، وقد قرأ باللغة الفصحى (بالصاد) جمهور القراء وقرأ بالسين ابن كثير في رواية قنبل ، والقراءة بالصاد هي الراجحة لموافقتها رسم المصحف وكونها اللغة الفصحى .

()

وقال : واختلفوا أيضا في حركة ميم ضمير الجمع الغائب المذكر في () بسكون الميم [عليهم غير المغضوب عليهم] الوصل إذا وقعت قبل متحرك فالجمهور قرأوا [غير المغضوب عليهم] وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وقالون في رواية عنه بضمة مشبعة () وهي لغة لبعض العرب وعليها قول لبيد :
وهو فوارسها وهم حكامها

فجاء غير المغضوب [باللغتين] وقرأ ورش بضم الميم وإشباعها إذا وقع بعد الميم همز دون نحو () وأجمع الكل على إسكان الميم في الوقف . [عليهم
[فمن اضطر غير باغ] وفي قوله () قال:

وقرأ أبو جعفر : فمن اضطر بكسر الطاء ، لأن أصله اضطرر براءين أولاهما مكسورة فلما أريد إدغام الراء الأولى في الثانية نقلت حركتها إلى الطاء بعد طرح حركة الطاء () .

[وانظر أيضا في تعرضه للأصول في القراءات كلامه في قوله تعالى ()
[ءأنذرتهم

وهذا خروج سافر عما أخذه على نفسه من عدم الإطالة في القراءات فجبل المفسرين إنما يتكلمون في الخلاف المؤثر في المعنى أو المتعلق به لا في الأداء ونحوه.

يخادعون الله [وقد أخطأ خطأ فاحشاً في عزو القراءات في قوله تعالى والذين آمنوا وما يخذعون إلا أنفسهم وما يشعرون () حيث قال]:
ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن عامر ومن معه : يخذعون الله . وهذا إنما يدفع الإشكال عن إسناد صدور الخداع من الله والمؤمنين مع تنزيه الله والمؤمنين عنه ، ولا يدفع إشكال صدور الخداع من المنافقين لله .
المقدر وهو المفعول [يخادعون] وأما التأويل في فاعل أيضاً فبأن يجعل المراد أنهم يخادعون رسول الله فالإسناد إلى الله تعالى إما على طريق المجاز العقلي لأجل الملازمة بين الرسول ومرسله ، وإما مجاز بالحذف للمضاف ، فلا يكون مرادهم خداع الله حقيقة ، ويبقى أن يكون رسول الله مخدوعاً منهم ومخادعاً لهم ، وأما تجويز مخادعة الرسول والمؤمنين للمنافقين لأنها جزاء لهم على خداعهم كذلك غير لائق () .
وقال:

[() وما يخادعون إلا أنفسهم] واعلم أن قوله أجمعت القراءات العشرة على قراءته بضم التحتية وفتح الخاء بعدها ألف ، والنفس في لسان العرب الذات والقوة الباطنة المعبر عنها بالروح وخاطر العقل () .
وهذا [يخادعون الله والذين آمنوا] الذي ذكره هو عكس الحقيقة فقد أجمع القراء على قراءة بضم الياء والألف على المفاعلة ، وأما في الموضوع الثاني فاختلّفوا فقرأها الجميع بفتح الياء وسكون [وما يخذعون] إلا أنفسهم [ماعداء نافع وابن كثير وأبي عمرو واليزيدي الخاء بدون ألف ، وقرأها الباقر كالخرف الأول ()] .
وقد أطل إطالة شديدة في [() ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله [اختلافهم في قراءة]

عاشرا : موقفه من الفقه والأصول:

أطل رحمه الله نفسه كعادته في بعض المسائل التي لا علاقة لها بالتفسير ومن ذلك قراءة البسملة عند الشروع في قراءة السورة أو أجزائها () .
وقد أظن في مسألة هل البسملة آية من كل سورة أم لا إطناب الفقهاء لا المفسرين () .

ومن مواضع حديثه عن الفقهيّات بتطويل مسألة استقبال القبلة () .
وله كلام فقهي عجيب في ما ذبح بنية أن الجن تشرب دمه [() وما أهل به لغير الله] ولا يذكرون اسم الله عليه تحت قوله تعالى
وهو لا يلتزم مذهب مالك () وينقل عن الظاهرية وأهل الحديث ()
ومن كلامه الجيد في الفقه مع كونه استطرادا في التفسير قوله:
ومن العجيب ما يتعرض له المفسرون والفقهاء من البحث في حرمة خنزير الماء وهي مسألة فارغة إذ أسماء أنواع الحوت روعيت فيها المشابهة كما سموا بعض

الحوت فرس البحر وبعضه حمام البحر وكلب البحر ، فكيف يقول أحد بتأثير الأسماء والألقاب في الأحكام الشرعية ؟ وفي المدونة توقف مالك أن يجيب في خنزير الماء وقال : أنتم تقولون خنزير . قال ابن شأش : رأى غير واحد أن ([ولحم الخنزير]) [عموم قوله تعالى] أحل لكم صيد البحر [توقف مالك حقيقة لعموم ورأى بعضهم أنه غير متوقف فيه حقيقة ، وإنما امتنع من الجواب إنكارا عليهم تسميتهم إياه خنزيرا ولذلك قال : أنتم تسمونه خنزيرا ؟ يعني أن العرب لم يكونوا يسمونه خنزيرا وأنه لا ينبغي تسميته خنزيرا ، ثم السؤال عن أكله حتى يقول قائلون : أكلوا لحم الخنزير ، أي فيرجع كلام مالك إلى صون ألفاظ الشريعة ألا يتلاعب بها ، وعن أبي حنيفة أنه منع أكل خنزير البحر غير متردد أخذا بأنه سمي خنزيرا ، وهذا عجيب منه وهو المعروف بصاحب الرأي ، ومن أين لنا ألا يكون لذلك الحوت اسم آخر في لغة بعض العرب فيكون أكله محرما على فريق ومباحا لفريق؟ () () موقفه من النسخ :

وهو يقول بالنسخ وله في تفاصيله تفردات ومن ذلك قوله معللا بقاء تلاوة المنسوخ حكما:

وقد بدا لي دليل قوي على هذا وهو بقاء الآيات التي نسخ حكمها وبقيت متلوة من القرآن ومكتوبة في المصاحف فإنها لما نسخ حكمها لم يبق وجه لبقاء تلاوتها وكتبها في المصاحف إلا ما في مقدار مجموعها من البلاغة بحيث يلتزم منها مقدار ثلاث آيات متحدى بالإتيان بمثلا مثل ذلك آية الوصية في سورة العقود . ()

ومن كلامه في النسخ قوله:

وقد اتفق علماء الإسلام على أن الوصية لا تكون لو ارث لما رواه أصحاب السنن عن عمرو بن خارجة وما رواه أبو داود والترمذي عن أبي أمامه كلاهما يقول سمعت النبي قال : "إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لو ارث" () . وذلك في حجة الوداع ، فخص بذلك عموم الوالدين وهذا التخصيص نسخ ، لأنه وقع بعد العمل بالعام وهو وإن كان خبر آحاد فقد اعتبر من قبيل المتواتر ، لأنه سمعه الكافة وتلقاه علماء الأمة بالقبول () .

وفي معرض استبعاده لتشريع كيفية الصيام السابقة لصيام رمضان الثابتة في الأحاديث الصحيحة قال:

فأما أن يكون ذلك قد شرع ثم نسخ فلا أحسبه ، إذ ليس من شأن الدين الذي شرع الصوم أول مرة يوما في السنة ثم درجه فشرع الصوم شهرا على التخيير بينه وبين الطعام تخفيفا على المسلمين ؛ أن يفرضه بعد ذلك ليلا ونهارا فلا يبيح الفطر إلا ساعات قليلة من الليل () .

والرد عليه في هذا () وكلمة [تختانون] الكلام يطول ويكفي في ذلك ثبوت الرواية ولم ينتبه لمدلول كلمة () حيث أضرب عن تفسيرها تماما ، كما حاول تأويل [وعفا عنكم] () [وكلمة] فتاب عليكم () [لأنها ليست متوافقة مع ما ذهب إليه [فالآن] كلمة

ومن مواضع تعرضه للأصول قوله:
() وأما كون الآية دليلاً على حجبية إجماع [وكذلك جعلناكم أمة وسطا] [المجتهدين عن نظر واجتهاد فلا يؤخذ من الآية إلا بأن يقال : إن الآية يستأنس بها لذلك فإنها لما أخبرت أن الله تعالى جعل هذه الأمة وسطاً وعلماً أن الوسط هو الخيار العدل الخارج من بين طرفيه إفراط وتفريط علمنا أن الله تعالى أكمل عقول هذه الأمة بما تنشأ عليه العقول من الاعتقاد بالعقائد الصحيحة ومجانبة الأوهام السخيفة التي ساخت فيها عقول الأمة () .
ويقول أيضاً:

وعلى هذا التفسير يجيء قول الفقهاء إن شهادة أهل المعرفة بإثبات العيوب أو بالسلامة لا تشترط فيها العدالة ، وكنت أعلل ذلك في دروس الفقه بأن المقصود من العدالة تحقق الوازع عن شهادة الزور ، وقد قام الوازع العلمي في شهادة أهل المعرفة مقام الوازع الديني لأن العارف حريص ما استطاع أن يؤثر عنه الغلط والخطأ وكفى بذلك وازعاً عن تعمده وكفى بعلمه مظنة لإصابة الصواب فحصل المقصود من الشهادة () .
ود أطل في حديثه عن بعض القضايا العقلية [] سواء عليهم ءأنذرتهم [الأصولية وهي قضية التكليف بالمحال عند قوله تعالى)
ختم الله على] وهو يتذرع كثيراً بالمجاز ومن ذلك ما ذكره تحت قوله تعالى ()
[قلوبهم]

عاشرا : موقفه من العلوم الحديثة والرياضة والفلسفة والمعجزات الكونية:
وقد اهتم بذلك ابن عاشور على الرغم من استنكاره على المفسرين الحشو والنقل غير الدقيق فحشا بها تفسيره ومن ذلك قوله :
قال ابن عرفة عند قوله تعالى () كان بعضهم يقول : إن القرآن يشتمل على ألفاظ يفهمها [تولج الليل في النهار :] العوام وألفاظ يفهمها الخواص وعلى ما يفهمه الفريقان ومنه هذه الآية فإن الإيلاج يشمل الأيام التي لا يدركها إلا الخواص والفصول التي يدركها سائر العوام . أقول [() : أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما] وكذلك قوله تعالى :

والدليل على إصراره على هذا الفهم المعكوس قوله:
وفي ذلك آية لخاصة العقلاء إذ يعلمون أسباب اختلاف الليل والنهار على الأرض وإنه من آثار دوران الأرض حول الشمس في كل يوم ولهذا جعلت الآية في اختلافهما وذلك يقتضي أن كلا منهما .. الخ ()
ويبدو أن جهلة القرن التاسع عشر عند ابن عاشور هم الخواص الذين خاطبهم القرآن وعلماء القرون المفضلة من الصحابة والتابعين هم العوام حشرنا الله معهم

ويقول : وأعظم تلك الأسرار تكوينها على هيئة كرية . قال الفخر : كان عمر بن الحسام يقرأ كتاب المجسطي على عمر الأبهري فقال لهما بعض الفقهاء يوماً : ما الذي تقرأونه ؟ فقال الأبهري () فأنا أفسر كيفية [أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم

كيف بنيناها] أفسر قوله تعالى بنائها . ولقد صدق الأبهري فيما قال فإن كل من كان أكثر توغلا في بحار المخلوقات كان أكثر علما بجلال الله تعالى وعظمته. اهـ . () .

لم يطبق ويبدو أن النبي هذا الأمر من النظر إلى السماء كيف بناها الله كما أنه لم يعلم أعظم الأسرار التي لا تدخل جنة ولا تنجي من نار ! وكذا صحبه الأخيار ثم علماء الأمة الأبرار حتى جاء هذا الذي لعله لا يحسن وضوءه ليفسرها . والنتيجة التي وصل إليها غير صحيحة فكم من عالم متوغل في بحار المخلوقات وهو من أعظم الناس جهلا بربه .

وقال : وأما وجه شبه السماء بالبناء فهو أن الكرة الهوائية جعلها الله حاجزة بين الكرة الأرضية وبين الكرة الأثيرية فهي كالبناء فيما يراد له البناء وهو الوقاية من الأضرار النازلة ، فإن الكرة الهوائية بين الكرة الخ فأطال بما لايسمن ولايغني من جوع () .

ثم وقع رحمه الله في طامة من الطامات التي يقع فيها غالبا المفتونون بتلك العلوم المقحمون لها في دين الله عز وجل بغير ترو ولا بصيرة فقال:

والسماوات جمع سماء والسماء إذا أطلقت فالمراد بها الجو المرتفع وإذا جمعت فالمراد بها أجرام عظيمة ذات نظام عظيمة وهي السيارات العظيمة المعروفة والتي عرفت من بعد والتي ستعرف عطارد ، والزهرة ، والمريخ ، والشمس ، والمشتري ، وزحل، وأروانوس ، ونبتون . ولعلها هي السماوات السبع والعرش العظيم وهذا السر في جمع السماوات هنا وإفراد الأرض لأن الأرض عالم واحد في بعض الآيات فهو معنى طبقاتها أو أقسام سطحها () .

السماوات السبع والعرش العظيم؟؟ سبحانه هذا بهتان عظيم ، ولا نقول إلا : لا حول ولا قوة إلا بالله !! فكيف نفهم إذن أحاديث المعراج المتواترة، وكيف نفهم أحاديث قبض الأرواح والأحاديث التي تتحدث عن خلق السماوات؟ وماذا يقول مفسرنا لو عاش إلى يومنا هذا واكتشف أن هذه الأجرام التي فتنه العلم السطحي بها ليست إلا مجموعة من المجموعات الشمسية في مجرة رأس التبانة التي هي واحدة من ملايين المجرات التي تسيح في هذا الكون ؟

ثم وقع رحمه الله في كلام غير علمي من ناحية العلوم الحديثة ليته لم يقم نفسه فيه فيضحك علينا من ليس منا ، قال:

والدم معروف مدلوله في اللغة وهو إفراز من المفرزات الناشئة عن الغذاء وبه الحياة وأصل خلفته في الجسد آت من انقلاب دم الحيض في رحم الحامل إلى جسد الجنين بواسطة المصران المتصل بين رحم وجسد الجنين وهو الذي يقطع حين الولادة ، وتجده في جسد الحيوان بعد بروزه من بطن أمه يكون من الأغذية بواسطة هضم الكبد للغذاء المنحدر إليها من المعدة بعد هضمه في المعدة ، ويخرج من الكبد مع عرق فيها فيصعد إلى القلب الذي يدفعه إلى الشرايين وهي العروق الغليظة وإلى العروق الرقيقة بقوة حركة القلب بالفتح والإغلاق حركة ماكينكية هوائية ، ثم يدور الدم في العروق منتقلا من بعضها إلى بعض بواسطة حركات القلب وتنفس الرئة ، وبذلك الدوران يسلم من التعفن فلذلك إذا تعطلت

دورته حصة طويلة مات الحيوان () .
ومن شغفه أيضا بالكونيات كلامه عن الحديد وأصنافه وصدئه وأكسيده وأماكن
وجوده وما وجد منه في مدافن الفراعنة بمنفيس وغير ذلك مما تميز به عن
سبقة من المفسرين () . !!!
وربما نقل ابن عاشور شيئا من كلام الحكماء والفلاسفة هو في غنى عنه ومن
ذلك قوله:

والصوم بمعنى إقلال تناول الطعام عن المقدر الذي يبلغ حد الشبع أو ترك بعض
المأكل : أصل قديم من أصول التقوى لدى المليين ولدى الحكماء الإشرافيين ،
والحكمة الإشرافية مبناها على تزكية النفس بإزالة كدرات البهيمية عنها بقدر
الإمكان ، بناء على أن للإنسان قوتين : إحداهما روحانية منبئة في قراراتها من
الجسمانية كلها () .

ثاني عشر : موقفه من المواعظ والآداب:
أفرد المصنف المقدمة الرابعة : فيما يحق أن يكون غرض المفسر فذكر ثمانية
أمور وهي إصلاح الاعتقاد وتهذيب الأخلاق والتشريع وسياسة الأمة والتأسي
بأخبار الأمم والتعلم والوعظ والإعجاز بالقرآن () .
كما جعل المقدمة السابعة : في قصص القرآن وفوائده . وذكر عشر فوائد كما ذكر
حكمة تكرار القصة في مواضع عدة () .
ولم يظهر له اهتمام كبير في هذا الجانب ومما وقفت عليه من كلامه فيما يندرج
تحت إعداده شجرة بتفريعات جيدة في الأمراض النفسانية الناشئة عن النفاق
مبنية على الآيات والأحاديث ليحذرها المسلم () .

إلى هنا وصلت إلى دراسة منهج المصنف بصورة لا بأس بها ، وهذه جملة من
الانتقادات الموجهة له خلا ما تقدم في الحديث عن المنهج التفصيلي أدى إليها
الإعجاب به أختم بها حديثي عن تفسيره:
فهو أولا : ذو ثقة زائدة بنفسه أوقعته في مزلق:
فمن مواقف ثقته الزائدة بنفسه وتفردته قوله:
والظاهر أن المراد بالقبلة المنسوخة وهي استقبال بيت المقدس أعني الشرق
وهي قبلة اليهود ولم يشف أحد من المفسرين وأسباب النزول الغليل في هذا على
أن المناسبة بينها وبين الآي الذي قبلها غير واضحة فاحتاج بعض المفسرين إلى
تكلف إبدائها () .
وقوله:

وأنا أقول كلمة أربأ بها عن الانحياز إلى نصرة وهي أن اختلاف المسلمين في أول
خطوات مسيرهم وأول موقف من مواقف أنظارهم وقد مضت عليه الأيام بعد الأيام
وتعاقبت الأقوام يعد نقصا علميا لا ينبغي البقاء عليه . ولا أعرفني بعد هذا اليوم
ملتفتا إليه () .
ثم وقع في إشكال كبير في مسمى الإيمان والإسلام خرج به عن عقيدة أهل السنة

والجماعة ! والعجيب أنه ظن أنه استوفى المسألة وفصل فيها وهو لم يستوعب عشر معشار أدلة أحد الفريقين والمقام لا يحتمل سوق الأدلة والردود وفي نفس الوقت خرج عن حد التفسير فلا هو استوفى ولا هو راعى المقصد () .
كذلك عدم اعتباره التفسير علما كما ذكر في المقدمة ، وعلى الرغم من كونه يعلم تماما أنه لم يسبقه أحد لهذا الفهم وأنه تحصيل حاصل ذهب إليه ، وكان الأولى به أن ينخرط في آلاف العلماء من جميع عصور الإسلام الذين اعتبروا التفسير علما بل اعتبروه أجل العلوم .

وكذا حملته الشعواء على التفسير بالمأثور واستقلاله له واستخفافه بأهله ، عظيمة من العظائم ، فبدون التفسير بالمأثور ضلت الأمة وبغير نوره زاغ المفسرون ، وهو نفسه من الدلائل على ذلك فهو على الرغم من استفادته منه في كل تفسيره إلا أنه حاد عنه في بعض المواضع فوقع فيما وقع فيه .
وانظر أيضا من مواضع مخالفته بالمأثور وثقته الزائدة بنفسه واستخدامه "لعله" لغير حجة () .

ثانيا : صاحب استطراد وتكلف خرج عن حد التفسير جملة وتفصيلا على الرغم من إهماله التفسير في مواضع لا يستغنى عن تفسيرها :
فمع اهتمامه بإثبات الياء في دعان أو عدم إثباتها أهمل تفسير قوله [() فإني قريب] تعالى

ومن التكاليف التي دفع إليها الاستطراد قوله :
وعندي أن البسمة كان ما يرادفها قد جرى على السنة الأنبياء من عهد إبراهيم يا أبت إني أخاف أن يمسك [عليه السلام فقد حكى الله عن إبراهيم أنه قال لأبيه () :
(ومعنى الحفى قريب] سأستغفر لك ربي إنه كان بي حفيا () [وقال]: عذاب من الرحمن] () وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم] من الرحيم وحكى عنه قوله
وقوله : وقال الأستاذ محمد عبده : إن النصارى كانوا يبتدئون أدعيتهم ونحوها باسم الأب والابن والروح القدس إشارة إلى الأقانيم الثلاثة عندهم ، فجاءت فاتحة كتاب الإسلام بالرد عليهم موقظة لهم بأن الإله الواحد وإن تعددت أ سماؤه فإنما هو تعدد الأوصاف دون تعدد المسميات ، يعني فهو رد عليهم بتغليظ وتبليد . وإذا صح أن فواتح النصارى وأدعيتهم كانت تشمل على ذلك إذ الناقل أمين فهي نكتة لطيفة .

ثالثا : ذو ولع شديد بالنقد وإن كان هناك مندوحة لترك الانتقاد انتقاده لوجه في التفسير مقبول] () فزادهم الله مرضا] عند قوله تعالى قال : قال بعض المفسرين : هي دعاء عليهم كقول جبير بن الأصبط :
تباعد عنى فقال إذ دعوته أمين فزاد الله ما بيننا بعدا
قال : وهو تفسير غير حسن لأنه خلاف الأصل في العطف بالفاء ولأن تصدى القرآن لשתمهم بذلك ليس من دأبه ، ولأن الدعاء عليهم بالزيادة تنافي ما عهد من الدعاء للضالين بالهداية في نحو "اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون () ."
وهذا ليس بلازم () [وقال] ملعونين أينما ثقفوا () [وقال] قتل الإنسان ما

أكفره] فقد قال تعالى () غير ذلك]. قاتلهم الله أنى يوفكون
وقد كنت من المعجبين بهذا الكتاب وحرصت على اقتنائه بطبعته التونسية على
الرغم من غلاء سعره جدا وعدم اكتماله وقتها وذلك قبل أكثر من سبع عشرة
سنة، إلا أنني لمحت فيه تلك السلبيات مما حدا بي إلى الإطالة في بيانها.
والكتاب في الجملة كتاب جيد من حيث الإضافات العلمية التي أضافها وقد كان
تحرر صاحبه سلاحا ذا حدين فكما أفادنا في مواضع كثيرة ، زلت قدمه في
مواضع أكثر والمعصوم من عصمه الله.